International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
IJFAES
Vol. (5), No. (3) March 2026 الإصدار (5)، العدد (3)

إطار تنظيمي مقترح لتأسيس هيئة مهنية لمهندسي الأعمال بالمملكة العربية السعودية

محمد بن سعد أبوحيمد
دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، جامعة المدينة العالمية بماليزيا
مستشار إداري خبير، جدة، المملكة العربية السعودية
mabuhaimed83@gmail.com

الملخص

تتناول هذه الدراسة مقترحًا لتأسيس الهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال باعتبارها هيئة مهنية وطنية مستقلة تعنى بتنظيم وتطوير الممارسة الإدارية في المملكة العربية السعودية وتهدف الى بناء إطار مؤسسي يعزز من مهنية تخصص إدارة الأعمال ويربط بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي في ظل التحول المؤسسي والرقمي الذي تشهده المملكة ضمن مستهدفات "رؤية المملكة 2030"

وتكمن مشكلة الدراسة في غياب كيان مهني ينظم مهنة إدارة الأعمال رغم انتشار تخصصاتها وتزايد تأثيرها في القطاعين العام والخاص ويمثل هذا الغياب فجوة تنظيمية ومؤسسية تؤثر في جودة المخرجات الإدارية وفي كفاءة الممارسين لذلك تسعى الدراسة إلى تقديم تصور تنظيمي ومهني لتأسيس هيئة وطنية لمهندسي إدارة الأعمال تسهم في تقنين المهنة وتوحيد معاييرها المهنية والأخلاقية ورفع كفاءة الممارسين وربط مخرجات الجامعات باحتياجات سوق العمل وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن من خلال تحليل الأدبيات والأنظمة والنماذج المماثلة في الهيئات المهنية السعودية والعالمية مثل هيئة المهندسين وهيئة المحامين وهيئة المحاسبين لتحليل الفجوة في مهنة إدارة الأعمال واقتراح نموذج تأسيسي متكامل للهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال.

وتوصلت النتائج إلى أن وجود هيئة مهنية مستقلة يسهم في تحسين جودة الممارسات الإدارية وتطوير الكفاءات الوطنية وتعزيز مبدأ الحوكمة والشفافية في المهن الإدارية كما يسهم في تحقيق مواءمة بين متطلبات التحول المؤسسي واحتياجات سوق العمل وفي دعم أهداف رؤية 2030 المتعلقة ببناء اقتصاد مزدهر ومؤسسات حكومية ذات كفاءة عالية وتقترح الدراسة إنشاء الهيئة بقرار من مجلس الوزراء وان تكون تحت إشراف جهة حكومية مختصة مثل وزارة الاقتصاد أو وزارة التجارة وان تتبنى نموذج تنظيمي مرن يقوم على مبادئ الحوكمة والاستدامة والمساءلة ويشمل وضع معايير مهنية وشهادات اعتماد وتدريب مستمر وبرامج تطوير مهني تسهم في بناء بيئة إدارية احترافية ورفع كفاءة الممارسين في المملكة.

الكلمات المفتاحية: الهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال، مهندس إدارة الأعمال، هيئة مهنية، التحول الرقمي، الحوكمة المؤسسية، الكفاءات الوطنية، رؤية المملكة 2030.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
IJFAES
Vol. (5), No. (3) March 2026 الإصدار (5)، العدد (3)

A Proposed Regulatory Framework for Establishing the Saudi Council of Business Engineers

Mohammad Saad Abuhaimed
PhD in Business Management, Al-Madinah International University (MEDIU), Malaysia
Senior Management Consultant, Jeddah, Saudi Arabia
mabuhaimed83@gmail.com

Abstract

This study proposes the establishment of the Saudi Council of Business Engineers as an independent national professional body dedicated to regulating and developing administrative practice in the Kingdom of Saudi Arabia and aims to build an institutional framework that enhances the professionalism of the business administration discipline and bridges academic knowledge with practical application in light of the institutional and digital transformation witnessed by the Kingdom under Vision 2030 objectives The problem of the study lies in the absence of a professional entity that organizes the business administration profession despite the expansion of its specializations and the growing impact of its practitioners in both the public and private sectors and this absence represents an organizational and institutional gap that affects the quality of administrative outputs and the efficiency of practitioners Therefore the study seeks to provide an organizational and professional framework for establishing a national authority for business engineers that contributes to formalizing the profession unifying its professional and ethical standards improving practitioners' competencies and linking academic outcomes with labor market needs The study adopts the descriptive analytical and comparative approach through reviewing literature regulations and similar models of Saudi and international professional bodies such as the Saudi Council of Engineers the Saudi Bar Association and the Saudi Organization for Accountants to analyze the gap in the business administration profession and propose a comprehensive founding model for the Saudi Council of Business Engineers The results indicate that the existence of an independent professional body contributes to improving the quality of administrative practices developing national competencies and enhancing governance and transparency in administrative professions It also helps align institutional transformation requirements with labor market demands and supports Vision 2030 objectives related to building a prosperous economy and highly

efficient government institutions The study recommends establishing the council by a Cabinet decision under the supervision of a competent governmental body such as the Ministry of Economy or the Ministry of Commerce and adopting a flexible organizational model based on governance sustainability and accountability including the development of professional standards accreditation certificates continuous training and professional development programs that build a professional administrative environment and enhance practitioners' efficiency in the Kingdom.

Keywords: Saudi Council of Business Engineers, Saudi Professional Authority, Business Engineer, Professional Body, Digital Transformation, Corporate Governance, National Competencies, Saudi Vision 2030.

مقدمة الدراسة

تعد إدارة الأعمال من اهم الركائز التي يقوم عليها التطور المؤسسي والاقتصادي في العصر الحديث وتهدف إلى تنظيم الموارد البشرية والمادية والفكرية في اطار متكامل يحقق الكفاءة والفاعلية في تحقيق الأهداف وتركز على استخدام المعرفة العلمية والأدوات التحليلية والمنهجيات التطبيقية لبناء نظم إدارية قادرة على التكيف مع التغيرات ورفع مستوى الأداء المؤسسي وتحقيق الاستدامة الإدارية والمالية وتعمل إدارة الأعمال على تطوير القدرات التنظيمية للمؤسسات وعلى تعزيز قدرتها في مواجهة التحديات وإدارة المخاطر وتحسين العمليات التشغيلية من خلال التفكير المنهجي والتحليل العلمي الذي يعتمد على الملاحظة والقياس والتقويم المستمر.

ويتسع مفهوم إدارة الأعمال ليشمل عددا من الفروع المتداخلة التي ترتبط بالتخطيط والتنظيم والقيادة والتحفيز والتحكم في الأنشطة وإدارة الجودة وإدارة الموارد والعمليات والابتكار المؤسسي ويقوم على الربط بين العلوم الاجتماعية والاقتصادية والهندسية من اجل الوصول إلى افضل الحلول للمشكلات الإدارية ورفع كفاءة استخدام الموارد وإدارة المشاريع بأعلى مستويات الأداء كما يعمل على تطوير الأنظمة والإجراءات التي تضمن انسيابية العمل وتكامل الجهود وتحقيق الأهداف المؤسسية بطرق علمية ومنهجية تعتمد على التحليل والقياس والتقويم.

ويواكب علم إدارة الأعمال التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة ويمثل وسيلة فعالة لتحويل المعرفة إلى ممارسات عملية تساهم في تحسين الإنتاجية وفي تعزيز التنافسية على المستوى الوطني والدولي وتعمل إدارة الأعمال الحديثة على إدخال مفاهيم جديدة مثل هندسة العمليات والهندسة الإدارية والتحسين المستمر وإدارة التغيير والتصميم التنظيمي وهي

مفاهيم تسعى إلى تحويل الإدارة من ممارسة تقليدية الى علم تطبيقي يعتمد على منهجية تحليلية منظمة تقوم على التفكير المنطقي وتصميم الحلول وبناء النماذج القابلة للقياس والتطوير.

وتتجه المملكة العربية السعودية في ظل رؤيتها الوطنية 2030 نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام يقوم على المعرفة والابتكار والكفاءة المؤسسية ويعتمد على تطوير رأس المال البشري وتمكين الكفاءات الوطنية ورفع جودة الأداء في القطاعين العام والخاص ويستلزم هذا التحول بناء إطار مهني وتنظيمي متكامل لممارسة مهنة إدارة الأعمال بشكل احترافي ومنظم بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية وبما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بالتحول المؤسسي وبناء القدرات الإدارية الوطنية.

ويظهر غياب كيان مهني متخصص في مجال إدارة الأعمال كأحد اهم التحديات التي تواجه الممارسة الإدارية في المملكة إذ لا توجد جهة رسمية تقوم بتقنين المهنة أو اعتماد المعايير المهنية أو الإشراف على جودة الأداء المهني أو تحديد شروط الترخيص للممارسين مما يؤدي إلى تباين في الممارسات وإلى ضعف في جودة المخرجات الإدارية ويؤثر على كفاءة المؤسسات في القطاعين العام والخاص كما يحد من مواءمة مخرجات التعليم الجامعي مع احتياجات سوق العمل ويضعف قدرة الكفاءات الوطنية على المنافسة في بيئات العمل الحديثة.

ويأتي تأسيس هيئة مهنية متخصصة في إدارة الأعمال كخطوة استراتيجية تسعى إلى معالجة هذا الفراغ المؤسسي من خلال وضع معايير مهنية واضحة وتعزيز الممارسة الإدارية على أسس علمية ومنهجية وتطوير الكفاءات الوطنية عبر التدريب والاعتماد المهني وتوحيد الجهود بين الجامعات والمؤسسات الحكومية والخاصة في تطوير المهنة الإدارية بما يتناسب مع متطلبات العصر ويسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي.

مشكلة الدراسة

تتزايد الحاجة في الوقت الحاضر إلى تطوير الممارسات الإدارية في مختلف القطاعات في المملكة العربية السعودية وذلك بسبب التحولات الاقتصادية والمؤسسية والرقمية التي تشهدها المملكة ضمن رؤيتها الطموحة 2030 ويعمل هذا التحول الشامل على إعادة تعريف الأدوار والمسؤوليات داخل المؤسسات الحكومية والخاصة ويؤكد على أهمية الكفاءة المهنية والاحتراف الإداري في تحقيق أهداف التنمية والاستدامة ويمثل الإنسان العنصر الأساسي في هذه العملية إذ تعتمد جودة الأداء المؤسسي على كفاءة الممارسين الإداريين وقدرتهم على تطبيق المعرفة العلمية بطرق منهجية وعملية تحقق اعلى درجات الكفاءة في الأداء.

ويواجه ممارسو إدارة الأعمال في بيئة العمل المعاصرة العديد من التحديات المرتبطة بتزايد تعقيد العمليات الإدارية وتعدد التخصصات وتداخل الأدوار بين الوظائف الإدارية والفنية والاقتصادية الأمر الذي يتطلب وجود اطار مؤسسي ينظم المهنة ويحدد المعايير المهنية ويضع ضوابط لممارسة المهنة ويعمل على اعتماد الكفاءات

وتطويرها بما ينسجم مع المتطلبات الحديثة للتحول المؤسسي والحوكمة والرقمنة ويعد تطوير الكفاءات الإدارية الوطنية من الأهداف الاستراتيجية التي تتطلب وجود مؤسسات مهنية متخصصة قادرة على قيادة عمليات التطوير الإداري وتوحيد المعايير المهنية وضمان استمرارية التدريب والتأهيل المهني.

وتؤكد التجارب المهنية في مختلف التخصصات على أن وجود كيان مهني متخصص يسهم في رفع جودة الممارسة ويضمن توحيد المعايير ويعزز من كفاءة الأداء المؤسسي كما أن وجود هيئة مهنية يسهم في حماية المهنة وتطويرها ويمنحها الشرعية والهوية المؤسسية الواضحة ويعزز من العلاقة بين المؤسسات التعليمية والمهنية ويعمل على خلق بيئة داعمة للابتكار والتطوير والتميز في الأداء الإداري.

ومع اتساع تخصصات إدارة الأعمال وتزايد عدد الممارسين الإداريين في القطاعات الحكومية والخاصة ما زالت المهنة تفتقر إلى كيان مهني مستقل يقوم بتقنين الممارسة ووضع معايير مهنية وأخلاقية محددة ويعمل على اعتماد الكفاءات وتطويرها وتنظيم الترخيص للممارسين ويضع برامج تدريب وتأهيل تضمن جودة الأداء وتحقيق التكامل بين التعليم الجامعي والممارسة المهنية.

ومن هنا تبرز المشكلة المتمثلة في غياب هيئة مهنية متخصصة تنظم مهنة إدارة الأعمال في المملكة العربية السعودية وتحدد إطارها المؤسسي والمهني وتعمل على تطوير الممارسين وضبط جودة الأداء وتوحيد المعايير.

وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى توجد حاجة إلى إنشاء هيئة سعودية لمهندسي إدارة الأعمال وما هي الأبعاد التنظيمية والمهنية والعلمية التي تبرر تأسيسها؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية من كون الموضوع يمثل إطار حديث في الفكر الإداري يجمع بين منهجية الإدارة ومبادئ الهندسة التطبيقية ضمن مفهوم مهندسي إدارة الأعمال الذي يسعى إلى تحويل الإدارة من ممارسة تقليدية تعتمد على الخبرة الشخصية إلى علم تطبيقي يقوم على التحليل المنهجي والتصميم المؤسسي والتحسين المستمر ويأتي هذا التوجه العلمي في اطار تطوير مهنة إدارة الأعمال لتكون اكثر قدرة على التعامل مع التحديات المعاصرة المرتبطة بالتحول الرقمي والحوكمة والذكاء الاصطناعي والابتكار المؤسسي وتكتسب الدراسة أهميتها العلمية من تناولها لفكرة تأصيل مفهوم هندسة إدارة الأعمال في البيئة السعودية وربطه بالسياق الاكاديمي والمهني المحلي كما تمثل إضافة نوعية للمكتبة العربية في مجال المهن الإدارية الحديثة التي تجمع بين الفكر

النظري والتطبيق العملي وتهدف إلى تطوير اطار معرفي ومنهجي جديد للممارسة الإدارية يقوم على معايير مهنية واضحة.

وتسهم الأهمية العلمية أيضا في دعم البحوث البينية التي تجمع بين تخصصات الإدارة والهندسة والتقنية وتفتح المجال أمام الدراسات المستقبلية التي تبحث في تطوير المناهج التعليمية والتخصصات الجامعية ذات العلاقة بالمجال الإداري والهندسي وتعمل على بناء أساس علمي يمكن الباحثين والمهنيين من تطوير ممارساتهم وفق رؤية علمية قائمة على المنهج التحليلي والأدلة التطبيقية كما تساهم في توسيع الأفق المعرفي حول المهن الإدارية وأدوارها في التنمية المؤسسية وفي إبراز مفهوم الممارسة المهنية المنظمة كعنصر من عناصر جودة الأداء الإداري.

الأهمية التطبيقية:

تتمثل الأهمية التطبيقية في مساهمة فكرة تأسيس الهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال في معالجة الفجوة التنظيمية التي تعاني منها المهنة وفي تطوير بيئة العمل الإداري في المملكة العربية السعودية من خلال وضع معايير مهنية واضحة لممارسة المهنة وتحديد مستويات الكفاءة المطلوبة للممارسين وتطوير برامج التدريب والتأهيل المهني المستمر وربط ذلك بمستويات الاعتماد والترخيص المهني كما تسهم الهيئة في تعزيز مبدأ الحوكمة في المهن الإدارية وفي رفع مستوى الشفافية والمساءلة وتحسين جودة القرارات الإدارية في المؤسسات الحكومية والخاصة.

وتكمن الأهمية التطبيقية أيضا في دعم أهداف رؤية المملكة 2030 من خلال بناء كفاءات وطنية متخصصة قادرة على قيادة التحول المؤسسي والرقمي بكفاءة وفاعلية وفي تعزيز التكامل بين التعليم والتطبيق المهني عبر اعتماد الشراكات بين الجامعات والمؤسسات المهنية والقطاعين العام والخاص كما تساهم في تطوير سوق العمل من خلال رفع مستوى الاحتراف المهني وتنظيم عمليات الاعتماد والترخيص والإشراف على جودة الممارسة الإدارية وتعمل على بناء قاعدة بيانات وطنية للممارسين في مجال إدارة الأعمال تسهل التخطيط للقوى العاملة وتدعم عمليات صنع القرار المؤسسي بما يعزز الكفاءة التشغيلية والتميز في الأداء ويحقق التنمية المستدامة للمؤسسات الوطنية.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي:

يهدف البحث إلى وضع تصور تنظيمي ومهني لتأسيس هيئة سعودية لمهندسي إدارة الأعمال تسهم في تطوير الممارسة الإدارية ورفع كفاءة الممارسين بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

الأهداف الفرعية:

1. تحليل مفهوم هندسة إدارة الأعمال وأسسه العلمية.
2. تحديد الفجوات التنظيمية في المهنة الإدارية.
3. اقتراح نموذج تأسيسي للهيئة يوضح مهامها وصلاحياتها.

حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** تقتصر الدراسة على عام 2025 حيث تم الاعتماد على البيانات والمراجع والأنظمة المتاحة خلال هذه الفترة دون التطرق إلى التطورات التي قد تطرأ بعد ذلك.
- **الحدود المكانية:** تتركز الدراسة في المملكة العربية السعودية بوصفها البيئة التي يتم فيها اقتراح تأسيس الهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال ويشمل ذلك تحليل الواقع المهني والتنظيمي في القطاعات الحكومية والخاصة ذات العلاقة.
- **الحدود الموضوعية:** تتناول الدراسة فكرة تأسيس هيئة مهنية لمهندسي إدارة الأعمال من الجوانب التنظيمية والمهنية والأكاديمية دون التوسع في تحليل المناهج التعليمية أو البرامج التدريبية الخاصة بتخصص إدارة الأعمال.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل واقع مهنة إدارة الأعمال في المملكة العربية السعودية وتوضيح الحاجة إلى كيان مهني ينظم المهنة كما تعتمد على المنهج المقارن من خلال دراسة وتحليل الأنظمة والنماذج التنظيمية لعدد من الهيئات المهنية السعودية والعالمية لاستخلاص الدروس التنظيمية ذات الصلة ويشمل ذلك مراجعة الأدبيات العلمية والأنظمة والوثائق الرسمية والمصادر الإلكترونية الموثوقة بهدف بناء تصور مقترح لتأسيس الهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الحالية ومع أهداف رؤية المملكة 2030.

مباحث الدراسة

- المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة في ظل التحول الرقمي والحوكمة المؤسسية.
- المبحث الثاني: نماذج دولية ومحلية وهيئات متشابهة ومتداخلة مع الهيئة المقترحة.
- المبحث الثالث: الإطار المقترح لإنشاء الهيئة.
- المبحث الرابع: مناقشة النتائج وإطار لتفعيل نموذج الهيئة المقترح.
- النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة في ظل التحول الرقمي والحوكمة المؤسسية

تسعى الدراسة إلى وضع إطار للهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال يحدد مهامها التنظيمية، وإسهاماتها الأكاديمية والمهنية، والعلاقة التي تربطها بالهيئات والمؤسسات الأخرى في القطاعين العام والخاص. لذلك يسعى هذا المبحث إلى وضع إطار نظري كتمهيد لدراسة النماذج العالمية للهيئات المهنية المتخصصة في المجالات الإدارية والهندسية كأمثلة للهيئة المقترحة.

مفهوم مهندس إدارة الأعمال:

تناولت العديد من الأدبيات العلاقة بين الإدارة والهندسة في النواحي العلمية والعملية، وفي إطار الإدارة الاستراتيجية فإن التوجهات المبكرة التي أسهمت في تطور الفكر الاستراتيجي هي ما تُعرف بـ"النهج الهندسي" في الإدارة؛ وقد ركز باحثون أمثال أنسوف (Ansoff) عام 1965، وأنسوف وبراندنبورغ (Ansoff and Brandenburg) عام 1971، وميتروف وآخرين (Mitroff et al.) في الأعوام 1977، 1979، 1982 على الجوانب التطبيقية في الإدارة الاستراتيجية، لا سيما ما يتعلق بتصميم عمليات تخطيط فعالة تعزز من جودة القرار الاستراتيجي. ويعتمد التوجه الهندسي على فرضية يطلق عليها العقلانية المقصودة (Intended Rationality)؛ وتعني أنه لا يفترض أن متخذي القرارات قادرون على صناعة قرارات مثلى؛ لذلك فإن الهدف هو تحسين القدرة العقلانية والنظامية لعملية اتخاذ القرارات من خلال آليات منظمة ومدروسة. أي أن هذا المنهج يعرف بـ "النهج الهندسي" لأنه يدمج المنطق العقلاني والتطبيق العملي داخلي المنظمات، حيث يعتمد على أدوات معيارية مستندة إلى نظريات القرار والأنظمة. ويعتبر هذا الاتجاه هو أساس نشوء مفهوم "هندسة إدارة الأعمال"؛ الذي يهدف إلى دمج التفكير المنهجي والتحليل الكمي مع الممارسات الإدارية التطبيقية. من هنا تأتي أهمية مفهوم هندسة إدارة الأعمال الذي يعتبر تخصص محوري ومستقل في نفس الوقت (Djalilov, 2025).

وبالتالي تُعد هندسة إدارة الأعمال نهجًا تحليليًا يعتمد على النمذجة الكمية، والتفكير المنهجي، ويستند إلى مفاهيم هندسية بما يؤدي إلى تنفيذ حلول مؤسسية فعالة قابلة للتطبيق والقياس، والتكامل بين أسس الإدارة ومبادئ الهندسة وبالتالي زيادة الكفاءة في الأداء وتحسين جودة القرارات في المؤسسات. لذلك فإن عملية اتخاذ القرارات لا تستند فقط على الخبرة والمعلومات الجزئية، ولكن تستند على منهجية تحليلية وأسس علمية توظف الأدوات الهندسية المتقدمة جنبًا إلى جنب مع وظائف الإدارة. ويعتبر التحول الرقمي من المتغيرات الرئيسة التي تساهم في إعادة تشكيل وتأطير مهنة مهندس إدارة الأعمال، وتوجد علاقة بين التحول الرقمي والتحول المؤسسي وتطور هندسة إدارة الأعمال.

علاقة التحول المؤسسي والتحول الرقمي بمهندسي إدارة الأعمال:

تؤدي المتغيرات المحلية والعالمية إلى تطور الممارسات المطلوبة في مؤسسات الأعمال، حيث يوجد ارتباط بين التحول المؤسسي والرقمي من جانب وازدياد دور مهندسو إدارة الأعمال من جانب آخر. ومن حيث التحول الرقمي فإن التكنولوجيا عمومًا كمفهوم هي أداة وطريقة لمعالجة القضايا، كما أنها مسار ينطوي على الجوانب العلمية والعملية، وهي جهد إنساني وطريقة تفكير في الاستفادة من المعلومات والقدرات والخبرات والمكونات البشرية وغير البشرية وأغراضها من أجل اكتشاف حلول للمشاكل وإشباع الرغبات وزيادة القدرات (زينب فرج الله، 2021).

لذلك يمتلك مهندسو إدارة الأعمال أدوات تحليلية وهندسية يمكن للمؤسسات من خلالها أن تربط بين أهدافها الاستراتيجية وعملياتها التشغيلية، وقد أدى التحول الرقمي والمؤسسي إلى ضرورة إعادة تصميم العمليات الإدارية بما يتناسب مع البيئة التكنولوجية والمؤسسية الحديثة. ويقوم في هذا الإطار مهندس إدارة الأعمال بتوظيف منهجيات إعادة هندسة العمليات Business Process Reengineering (BPR) في بناء الهياكل التنظيمية المرنة والفعالة؛ حيث يعتبر تطبيق مفاهيم BPR في إطار التحول الرقمي من الاستراتيجيات الأساسية في تحقيق الكفاءة وتحسين الأداء، لأن استخدام هذه الأدوات يمكن من إعادة تصميم العمليات بما يؤدي إلى تكامل أهداف المؤسسة مع الأنظمة التقنية (Filuk & Lisova, 2023).

لذلك يوجد أهمية لوجود هيئة مهنية لمهندسي إدارة الأعمال يتمثل في وضع إطار واعتماد لهذه الأدوار والتمكين من إحداث التأثيرات المطلوبة في مسارات التحول المؤسسي من خلال المناهج الهندسية والتحليلية تقنيًا ومعرفيًا.

أهمية الحوكمة في الهيئات المهنية:

أظهرت بعض الدراسات مثل دراسة Van Aken & Berends (2018) أهمية أن يكون التصميم المؤسسي للهيئات المهنية مرنًا ويتناسب مع طبيعة التخصص والبيئة التنظيمية؛ بحيث يكون التصميم قائمًا على حل المشكلات ويراعي طبيعة المهنة. وتوضح الدراسة ضرورة تبني نماذج حوكمة تتناسب مع خصوصية كل مجال وبيئته المتغيرة، ويكون ذلك عن طريق أشكال الحوكمة المختلفة مثل الحوكمة الريادية، والحوكمة الجماعية، والحوكمة المؤسسية. وتركز الحوكمة الريادية على القدرة على الابتكار المؤسسي وأن تكون عملية اتخاذ القرارات عملية ديناميكية، أما الحوكمة الجماعية فهي تركز على المشاركة الواسعة من قبل الأطراف ذات المصلحة والمهنيين، ثم الحوكمة المؤسسية التي تعني بالتدرج الرسمي والترابط بين الأنظمة ومدى قوتها.

ويمكن الاستفادة مما سبق في أهمية أن يكون تصميم الهيئة المقترحة مرنًا من الناحية المؤسسية؛ حيث يعتبر

هذا العنصر من العناصر الجوهرية خاصة في التخصصات التي تجمع بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي؛ مثل هندسة إدارة الأعمال؛ لذلك فإن التصميم المؤسسي للهيئة يجب أن يكون مرنًا وقابلًا للتكيف مع تغير البيئة المحيطة وخصوصية الهيئة؛ عن طريق تبني نماذج الحوكمة المناسبة.

كما يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة من التوجهات المحورية في رؤية المملكة 2030 وكذلك في نظام الحكم. وهي تؤدي إلى تعزيز المساءلة والشفافية والمساءلة داخل الهيئة؛ وهي عناصر مهمة في الهيئات الناشئة كي يمكنها بناء الثقة مع المجتمع الأكاديمي والمهني.

المبحث الثاني: نماذج دولية ومحلية وهيئات متشابهة ومتداخلة مع الهيئة المقترحة

توجد عدة هيئات مهنية كأمثلة للهيئة المقترحة؛ حيث يتناول هذا المبحث أمثلة من هيئات دولية ومحلية تجمع بين مجالات ومهام وتخصصات متعددة، وبعضها يجمع بين تخصصات الإدارة والهندسة وبالتالي تقترب في مهامها وتخصصاتها مع الهيئة المقترحة.

AACE International:

الجمعية الدولية لتطوير هندسة التكاليف AACE International هي جمعية مهنية متخصصة في هندسة التكاليف وإدارة التكاليف الإجمالية تأسست عام 1956 على يد 59 متخصصًا في تقدير التكاليف وهندسة التكاليف؛ وذلك خلال الاجتماع التنظيمي الذي عقد في جامعة نيو هامبشير بمدينة دورهام، نيو هامبشير تحت مسمى "الجمعية الأمريكية لهندسة التكاليف" وهي جمعية مهنية غير ربحية وعضو في مجلس إدارة مجلس هيئات التخصصات الهندسية والعلمية (CESB)؛ حيث تُعد مرجعًا للمتخصصين في المجالات المتعلقة بإدارة التكاليف والمشاريع، ومقرها في مورغانتون غرب فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية (AACE International, 2006).

وقد أسهمت جمعية AACE الدولية في تنظيم مهنة هندسة التكاليف، وطورت إطارًا عمليًا منهجيًا لتنظيم وإدارة التكاليف عبر دورات حياة المشاريع والبرامج، وأصبحت مرجعًا معتمدًا في الشهادات المهنية والمعايير المطبقة في المشاريع الصناعية (AACE International, 2025). وتقدم جمعية AACE الدولية برامج للشهادات المهنية ومن أمثلة هذه الشهادات Certified Cost Professional (CCP)، و Certified Estimating Professional (CEP)

وتعتبر مهنة هندسة التكاليف فرعًا متخصصًا؛ حيث يعني بتطبيق التخطيط والتقدير والتحكم عبر دورة حياة المشاريع وهي تجمع بين تخصصات الهندسة والمحاسبة والمالية، ويمكن اعتبارها كمثال مهم لمهنة هندسة إدارة الأعمال.

أيضًا تعتبر جمعية AACA International كتنظيم مثال لهيئة مهندسي إدارة الأعمال المقترحة من حيث أنها تقوم بتطوير التخصص من خلال برامج معتمدة ومعايير معترف بها دوليًا، كما قامت الجمعية بدمج البعدين الأكاديمي والتطبيقي للمهنة.

جمعية مهندسي البرمجيات البحثية (Research Software Engineers):

تناولت دراسة Caver et al., (2021) تجربة جمعية مهندسي البرمجيات البحثية Research Software Engineers (RSEs) كمثال لإنشاء تنظيم مهني جديد لم يكن معترفًا به سابقًا؛ وذلك من خلال جهود جماعية مؤسسية. وقد بينت الدراسة أن تعريف الدور المهني وتعزيز الهوية المؤسسية أدى إلى الاعتراف الرسمي داخل الجامعات ومراكز البحوث؛ حيث تحقق ذلك من خلال جهود جماعية بدأت من الممارسين أنفسهم ثم تطورت إلى جهود تنظيمية مؤسسية؛ عن طريق التخطيط المؤسسي التصاعدي (bottom-up) وهو أسلوب فعال في بناء المهن الحديثة.

ويعتبر هذا النموذج مثالًا مهمًا في سياق مقترح إنشاء هيئة لمهندسي إدارة الأعمال؛ لأن هذا التخصص قريب من حيث أنه يجمع بين عناصر من الهندسة والعلوم الاجتماعية المتمثلة في الإدارة، كما أنه يعتمد على إعادة تعريف للمهنة بسبب التطورات التي مرت بها البيئة المحيطة، وكذلك بناء إطار للمهنة يمنحها الشرعية المهنية وعلاقته بالتنظيم المؤسسي على المدى الطويل.

في هذا السياق، يمكن النظر إلى مشروع "هيئة مهندسي إدارة الأعمال" كحلقة وصل تكاملية تستفيد من هذه التجارب لتأطير الدور المهني الجديد داخل بيئة الإدارة في المؤسسات العامة والخاصة.

الهيئة السعودية للمهندسين (SCE):

أنشئت الهيئة السعودية للمهندسين (SCE) تحت إشراف وزارة التجارة وهي كمثال وطني ورائد في تنظيم العمل المهني الهندسي؛ قد مرت بتدرج مؤسسي مهم يعكس تطور الوعي المهني في المملكة. وبدأت الفكرة مع تزايد الحاجة إلى تنظيم مزاولة المهنة وتصنيف الكفاءات الهندسية، وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (226) عام 1423هـ بإنشاء الهيئة، تلاه المرسوم الملكي رقم م/36 لعام 1423هـ الذي صاغ نظام الهيئة الأساسي (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، بدون تاريخ)، وقد تم فيه تصنيف المهندسين، واعتماد المؤهلات، وتنظيم مزاولة المهنة، والتطوير المهني المستمر . ومنذ ذلك الحين، لعبت الهيئة دورًا محوريًا في تعزيز المهنة، وربطها بالجهات التنظيمية، وتوسيع نطاق خدماتها على المستوى الوطني (الهيئة السعودية للمهندسين، بدون تاريخ).

وتمثل هذه التجارب نماذج مهمة لمقترح إنشاء هيئة سعودية لمهندسي إدارة الأعمال، خصوصًا من حيث التدرج المؤسسي، وتحديد الصلاحيات، واشتراط العضوية لمزاولة المهنة، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار خصوصية التخصص المقترح الذي يجمع بين أدوات الإدارة الحديثة والمنهجيات الهندسية.

كما تستفيد هيئة مهندسي إدارة الأعمال المقترحة من ضرورة تهيئة الظروف الملائمة لتطوير هيئة لمهندسي إدارة الأعمال باعتبارها هيئة تجمع بين الجانبين الأكاديمي والمهني، ومن مهامها وضع أسس ومعايير مزاولة المهنة وتطويرها. كما تقوم الهيئة بوضع شروط الترخيص ووضع القواعد والامتحانات اللازمة للحصول على الدرجات المهنية، وكذلك إعداد البحوث والدراسات وتنظيم الندوات والمؤتمرات ذات العلاقة بالمهنة، وتقديم مشورات فنية في مجالات اختصاصها. كما تقوم الهيئة بالمساهمة في التحول الرقمي الذي تشهده المملكة، وكذلك تطبيق مبادئ الحكومة الإلكترونية بإطلاق بوابة العضوية الإلكترونية، وربط التراخيص بمزاولة المهنة بوجود عضوية سارية في الهيئة، وتقسيم مهندسي إدارة الأعمال إلى فئات.

مقارنة بين 3 هيئات مهنية سعودية:

الهيئة السعودية للمهندسين:

تعد الهيئة السعودية للمهندسين من أوائل الهيئات المهنية المتخصصة في المملكة العربية السعودية اذ تم تأسيسها بموجب المرسوم الملكي رقم م 36 وتاريخ 26 9 1423 هـ استنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم 226 الذي نص على إنشاء هيئة مهنية مستقلة تعنى بتنظيم مزاولة مهنة الهندسة وتطويرها والنهوض بها علميا ومهنيا وإداريا ويقع مقرها الرئيسي في مدينة الرياض ولها فروع في مختلف مناطق المملكة وتتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.

وتخضع الهيئة لإشراف وزارة التجارة وتعمل ضمن الاطار التنظيمي للجهات المهنية في المملكة ويشمل نطاق الإشراف اعتماد الأنظمة واللوائح المالية والإدارية والتأكد من توافق أنشطتها مع الأنظمة المعمول بها وتعد الهيئة الجهة الرسمية التي تنظم المهنة الهندسية في المملكة من خلال وضع المعايير المهنية لاعتماد المهندسين وتحديد الدرجات المهنية وتصنيف التخصصات الفنية وإصدار تراخيص مزاولة المهنة وتسجيل المكاتب الهندسية كما تقوم الهيئة بمتابعة الالتزام بالمعايير الفنية والأخلاقية المعتمدة من قبلها وتعمل على مراقبة الأداء المهني وتقييم جودة الخدمات المقدمة في المجالات الهندسية المختلفة.

وفي جانب الترخيص تتولى الهيئة مسؤولية إصدار تراخيص مزاولة المهنة للمهندسين السعوديين وغير السعوديين بعد تحققها من استيفاء الشروط المحددة في النظام مثل المؤهل العلمي والخبرة العملية واجتياز الاختبارات المهنية وتوثيق الخبرات العملية كما تفرض الهيئة على جميع المهندسين التسجيل المهني وتجديد عضويتهم بشكل دوري وتلتزم المكاتب الهندسية والشركات بالاشتراك في الهيئة لضمان استمرار مزاولة النشاط.

وتولي الهيئة اهتماما كبيرا بمجال التدريب والتطوير المهني المستمر إذ تعد من أوائل الجهات التي تطبق برنامج التطوير المهني المستمر CPD والذي يلزم المهندسين بالحصول على نقاط محددة سنويا من خلال المشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل والبحوث العلمية والأنشطة المهنية المختلفة كما تقدم الهيئة العديد من

البرامج التدريبية المتخصصة بالتعاون مع الجامعات والمراكز المهنية المحلية والدولية بهدف رفع كفاءة المهندسين ومواكبة التطورات التقنية والمهنية في المجال الهندسي.

أما في جانب التمويل فان الهيئة تعتمد على موارد مالية متعددة وفقا لما نصت عليه المادة التاسعة من نظامها حيث تتكون مواردها من رسوم التسجيل والاشتراكات السنوية والهبات والتبرعات وعائدات الخدمات التي تقدمها للأعضاء وعوائد استثمار أموالها ضمن ضوابط مالية معتمدة وتعد هذه الاستقلالية المالية من اهم العوامل التي مكنتها من التوسع في نشاطاتها المهنية وتطوير خدماتها بصورة مستمرة.

الهيئة السعودية للمحامين:

تعد الهيئة السعودية للمحامين أحد الكيانات المهنية الحديثة في المملكة إذ تم تأسيسها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 317 وتاريخ 8 7 1436 هـ الموافق 27 4 2015 وتهدف إلى تنظيم مهنة المحاماة ورفع مستواها الفني والعلمي وتطوير كفاءة العاملين فيها وضمان التزامهم بقواعد السلوك المهني وتعمل الهيئة تحت إشراف وزارة العدل التي تتولى متابعة أعمالها والتنسيق معها في كل ما يتعلق بمهنة المحاماة.

ويتركز دور الهيئة في تعزيز البيئة القانونية المهنية في المملكة من خلال وضع الضوابط والمعايير المهنية لمزاولة مهنة المحاماة وتنظيم العلاقة بين المحامين وجهات التقاضي والمؤسسات الحكومية كما تعمل على حماية مصالح المحامين وتقديم الاستشارات الفنية والقانونية لهم وتطوير الممارسات القانونية عبر التدريب المستمر ووضع معايير اعتماد المهنيين من خلال منظومة الاعتماد المهني SASL التي تشرف عليها الهيئة بالتعاون مع وزارة العدل وهيئة تقويم التعليم والتدريب.

وفي جانب الترخيص فان وزارة العدل هي الجهة المسؤولة عن إصدار تراخيص مزاولة مهنة المحاماة وفقا لنظام المحاماة لعام 1422 هـ في حين تساهم الهيئة في دعم العملية التنظيمية من خلال اعتماد البرامج التدريبية للمحامين المبتدئين ووضع معايير التأهيل المهني التي تسبق الحصول على الترخيص كما تقدم الهيئة برامج تهيئة للممارسين الجدد وأدلة إرشادية لمكاتب المحاماة وتعمل على تصنيف المكاتب وفق معايير جودة مهنية محددة.

وفيما يخص التدريب والتأهيل المهني فقد أسست الهيئة مركزا متخصصا للتدريب القانوني يقدم برامج متنوعة تشمل الدورات المهنية المتقدمة وبرامج التأهيل للمتدربين في مكاتب المحاماة وتوفر الهيئة برامج الزمالة القانونية ودورات في مهارات الترافع والتفاوض وصياغة العقود والحوكمة القانونية كما تشارك الهيئة في تطوير المناهج التدريبية القانونية بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية وتعمل على تحفيز المحامين للالتحاق ببرامج التطوير المستمر ضمن منظومة التدريب الإجباري.

ومن حيث التمويل فان الهيئة تتمتع باستقلال مالي وفقا لنظامها وتستمد مواردها من رسوم العضوية

والاشتراكات السنوية ومقابل الخدمات المقدمة للمحامين والمكاتب القانونية إضافة إلى الهبات والمنح والأوقاف والتبرعات التي يقرها مجلس الإدارة كما تعتمد الهيئة في تمويلها على العوائد الناتجة من تنظيم الدورات والمؤتمرات القانونية ويقوم مجلس الإدارة بإعداد الميزانية السنوية واعتمادها في الجمعية العمومية ويحدد اللوائح المالية المنظمة لأوجه الصرف والاستثمار.

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين SOCPA:

تعد الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين من اهم الكيانات المهنية المتخصصة في المملكة إذ تم تأسيسها بموجب نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م 12 وتاريخ 13 5 1412 هـ ثم تم تحديث النظام بموجب نظام مهنة المحاسبة والمراجعة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م 33 لعام 1442 هـ 2021 الذي أعاد هيكلتها لتواكب التطورات الاقتصادية والمالية الحديثة وتعمل الهيئة تحت إشراف وزارة التجارة.

وتتمثل أهداف الهيئة في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة ورفع مستوى كفاءة أداء الممارسين وتنظيم مزاولة المهنة ووضع المعايير المحاسبية والمرجعية المعتمدة ومتابعة الالتزام بها وتعزيز دور المهنة في حماية المصلحة العامة والشفافية المالية وتعد الجهة الرسمية المعنية بمنح تراخيص مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة حيث لا يجوز لأي شخص مزاولة المهنة إلا بعد الحصول على ترخيص رسمي وعضوية في الهيئة.

وفي جانب الترخيص المهني تقوم الهيئة بتطبيق نظام ترخيص دقيق يعتمد على تسجيل المحاسب في السجل المهني واجتياز اختبار الزمالة المهنية المعروف باسم زمالة SOCPA واستيفاء شروط الخبرة والمؤهل الأكاديمي وتصدر الهيئة تراخيص مزاولة المهنة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بعد استكمال متطلبات التعليم المهني المستمر ويعد الحصول على عضوية الهيئة شرطا أساسيا لممارسة المهنة سواء في القطاع الخاص أو كمراجع قانوني مستقل.

وتحرص الهيئة على تطوير الكفاءات المهنية من خلال برامج التدريب والتعليم المستمر CPE إذ تقدم عبر أكاديمية المحاسبين السعودية دورات متخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة والمعايير الدولية والتقارير المالية والحوكمة وإدارة المخاطر كما تنظم الهيئة اختبارات مهنية ومعارض علمية وتصدر مجلات متخصصة لنشر البحوث والدراسات الحديثة وتعد هذه البرامج إلزامية للمحافظة على الترخيص المهني وتجديده.

وفي جانب التمويل تعتمد الهيئة على موارد مالية متنوعة تشمل رسوم العضوية ورسوم التسجيل والاختبارات المهنية والدورات التدريبية إضافة إلى الهبات والمنح وعوائد الخدمات المهنية والإصدارات العلمية كما تنص أنظمتها على إعداد ميزانية مستقلة تعتمد من مجلس الإدارة وتخضع لمراجعة محاسب قانوني معتمد وتشكل هذه الموارد المالية أحد اهم أسباب استدامة نشاطات الهيئة وضمان استقلالها المهني والإداري.

ويمكن توضيح الفرق بين الهيئات الثلاثة من خلال الجدول التالي:

المحور	الهيئة السعودية للمهندسين	الهيئة السعودية للمحامين	الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين SOCPA
التأسيس	صدر نظام الهيئة بالمرسوم الملكي رقم م 36 بتاريخ 26 9 1423 هـ استنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم 226 وهي هيئة علمية مهنية مقرها الرياض	صدر تنظيم الهيئة بقرار مجلس الوزراء رقم 317 بتاريخ 8 7 1436 هـ الموافق 27 4 2015 وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة	أنشئت المنظمة بموجب نظام المحاسبين القانونيين بالمرسوم الملكي رقم م 12 بتاريخ 13 5 1412 هـ ثم حل نظام مهنة المحاسبة والمراجعة لعام 1442 هـ محل النظام السابق في 2021
الإشراف الحكومي	تعمل تحت إشراف وزارة التجارة وفق النظام المنشئ لها	تعمل تحت إشراف وزارة العدل وتنص مواد التنظيم وبوابة التعريف على الإشراف والتنسيق مع الوزارة	تعمل تحت إشراف وزارة التجارة ونصت المادة 19 من نظام م 12 على الإشراف والمهام التنظيمية للمنظمة
الترخيص والتسجيل المهني	تختص بوضع معايير مزاولة المهنة وشروط الترخيص والدرجات المهنية وإجراءات الاعتماد والاختبارات وتتطلب التسجيل المهني وسداد الرسوم وتحقق متطلبات المؤهلات كما تصدر أدلة للاعتماد المهني	ترخيص مزاولة مهنة المحاماة يصدر وفق نظام المحاماة لدى وزارة العدل ويعتد بالبرامج التدريبية المعتمدة بالتنسيق بين الوزارة والهيئة وهيئة تقويم التعليم والتدريب وتسهم الهيئة في معايير الاعتماد المهني للممارسين SASL	يقيد المحاسب القانوني في سجل وزارة التجارة ويمنح الترخيص لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وتشترط العضوية الكاملة في SOCPA واجتياز زمالة SOCPAواستيفاء الشروط المهنية
التدريب والتطوير المهني المستمر	تطبق متطلبات التطوير المهني المستمر CPD وتمنح نقاطا معتمدة لنشاطات النشر والمعايير وبراءات الاختراع والبحوث والبرامج التدريبية وفق دليل CPD الصادر عن الهيئة	تشارك في تطوير وتقييم برامج التأهيل والتدريب القانونية والتنسيق بشأن اعتمادها وتعادل سنة من التدريب في البرامج المعتمدة باحتسابها من سنوات الخبرة المطلوبة وتدير أكاديمية وبرامج تطوير مهني للمحامين	تختص بتنظيم برامج التعليم المستمر CPEوإعداد وتنفيذ الاختبارات المهنية وإصدار المعايير والأبحاث والمجلات والدورات عبر أكاديمية المحاسبين وبوابة الدورات
التمويل والموارد	تنص المادة التاسعة من نظام الهيئة على أن مواردها المالية تتكون من اشتراكات الأعضاء والهبات والتبرعات وإيرادات الخدمات وعائد استثمار الأموال	يحدد اجتماع الجمعية العمومية رسوم العضوية والمكافآت المالية ويعتمد الميزانية السنوية وتقر اللوائح المالية ويجيز النظام قبول الأوقاف والهبات والتبرعات وفق صلاحيات مجلس الإدارة	تنص مواد نظام م 12 وأدلة SOCPA على رسوم القيد والعضوية ورسوم الاختبارات وبرامج التعليم المستمر وعلى صلاحيات اعتماد الميزانية وتعيين المراجع وتحصيل الرسوم وتنظيم الموارد المالية للمنظمة

ويتضح من المقارنة بين الهيئات الثلاث أن جميعها تشترك في خصائص مهنية وتنظيمية موحدة من حيث الإشراف الحكومي والاستقلال المالي والاختصاص في تنظيم المهنة وتطويرها كما أن لكل هيئة نظاما قانونيا مستقلا يحدد مهامها وصلاحياتها إلا أن نطاق الإشراف يختلف باختلاف طبيعة المهنة فالهيئة السعودية للمهندسين والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين تخضعان لإشراف وزارة التجارة بينما تخضع الهيئة السعودية للمحامين لإشراف وزارة العدل ويعد هذا التنوع في الإشراف انعكاسا لطبيعة ارتباط كل مهنة بقطاعها القانوني أو الاقتصادي أو الفني.

كما يلاحظ أن عملية الترخيص في الهيئات الثلاث تتسم بالصرامة والاحتراف إذ تشترط اجتياز اختبارات مهنية معتمدة وتسجيل العضوية وتجديدها بشكل دوري واتباع برامج للتعليم المهني المستمر أما من حيث التدريب فان الهيئات الثلاث تعتمد نظاما إلزاميا للتطوير المهني المستمر وتقدم برامج معتمدة لرفع كفاءة الممارسين بما يعزز جودة الأداء ويحد من الأخطاء المهنية وتتميز جميعها باستقلال مالي يتيح لها تنفيذ برامجها وخططها دون الاعتماد على التمويل الحكومي المباشر مما يسهم في استدامة أعمالها وتطوير خدماتها المهنية.

المبحث الثالث: الإطار المقترح لإنشاء الهيئة

تعتبر الهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال المقترحة Saudi Council of Business Engineers هي هيئة غير ربحية تهدف إلى دعم ممارسات مجتمع هندسة إدارة الأعمال في المملكة العربية السعودية، وسوف تقوم بتزويد أعضائها بالموارد العلمية والمهنية اللازمة لتحسين أدائهم وزيادة كفاءتهم وتطوير قدراتهم باستمرار بما يسهم في تحقيق أهدافهم المهنية والأكاديمية. وتستهدف الهيئة فئات المختصين في مجالات متعددة في هندسة إدارة الأعمال في تخصصات مثل هندسة التكاليف، إدارة العمليات، والتخطيط والجدولة، وتحليل المخاطر واتخاذ القرارات، وإدارة المشاريع، والجدولة الزمنية، وإدارة التكاليف الهندسية...وغيرها من التخصصات.

علاقة الهيئة المقترحة ببرنامج التحول الوطني ورؤية 2030:

تُعد هيئة مهندسي إدارة الأعمال المقترحة هيئة مهنية تنظيمية مستقلة، وهي أحد المنظمات المهنية التي تنسجم مع التوجهات الوطنية لرؤية المملكة 2030، كما تعتبر ضمن توجهات تمكين القطاع غير الربحي. إن الهدف الرئيس للهيئة ليس هدفًا ماليًا بحيث يدر أرباحًا على الأعضاء المهنيين والمتخصصين، ولكن هدفها هو خدمة مهندسي إدارة الأعمال والاعتراف بالتخصص مهنيًا وأكاديميًا وتطوير منظومة المهنة، وتعتبر الوظائف المتوقعة للهيئة وظائف تنتمي إلى أنشطة المؤسسات غير الربحية حيث أنه وفقًا لتصنيف الأمم المتحدة للمنظمات غير الربحية (United Nations, 2003) فإن الهيئات المهنية يتم إدراجها ضمن المنظمات غير الربحية التي تؤدي وظائف متخصصة في التطوير المهني.

وتسهم الهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال في تحقيق أهداف رؤية 2030؛ خاصة المتعلقة بمحوري اقتصاد مزدهر، ووطن طموح (رؤية 2030، 2016). وتعمل الهيئة على توفير بيئة داعمة للمشروعات وإطلاق العنان لقطاعات وتخصصات جديدة واعدة.

ويتوقع أن تقوم الهيئة المقترحة برفع كفاءة الإنفاق وتحسين جودة الخدمات المقدمة للأعضاء مما يؤدي إلى تحسين الأداء في المشروعات الخاصة والعامة؛ ومما يسهم في تحقيق أهداف الرؤية من خلال محور وطن

طموح. كما أن تنمية التخصص الذي يعني بتنمية رأس المال البشري يُعد عنصرًا محوريًا في تحقيق أهداف الرؤية في اقتصاد مزدهر من خلال التعليم والتدريب وتنمية المهارات ووضع معايير مهنية وأكاديمية لكل تخصص حالي وناشئ. ويمكن للجهات الحكومية الاستفادة من الهيئة وبالتالي زيادة فاعلية الأداء الحكومي.

الإطار النظامي المقترح لإنشاء الهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال:

تنشأ الهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال بقرار من مجلس الوزراء؛ حيث يتم منحها الشخصية الاعتبارية والصلاحيات التنظيمية اللازمة لتنظيم المهنة، وتطوير الكفاءات العاملة في التخصص، وتحديد المعايير الأخلاقية والمهنية، وذلك على غرار قرارات تنظيمية سابقة يمكن الاعتماد عليها كسوابق تنظيمية؛ مثل قرار مجلس الوزراء رقم (226) وتاريخ 1423/1/1هـ الموافق 2002/3/15م بإنشاء الهيئة السعودية للمهندسين.

وفي ضوء ذلك يقترح أن تكون هيئة مهندسي إدارة الأعمال هيئة مهنية تنظيمية تنشأ بقرار من مجلس الوزراء، وتكون تحت إشراف وزارة أو جهة حكومية مثل وزارة التجارة أو وزارة الاقتصاد والتخطيط، وتكون في إطار تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 وتنمية الكفاءات الوطنية أسوة بالهيئات المهنية القائمة.

مهام واختصاصات الهيئة المقترحة:

تقوم الهيئة المهنية لمهندسي إدارة الأعمال بعدة مهام تشمل وضع معايير للمهنة؛ مثل معايير الترخيص للمهنة، وإصدار مدونات السلوك وأخلاقيات ممارسة المهنة، كما تقدم برامج تدريبية وورش عمل للتحسين المهني المستمر، كما تقوم بتطوير المجال البحثي العلمي، والمساهمة في مبادرات التحول الرقمي، بالإضافة إلى تنظيم عضوية المختصين، وتقديم مزايا خدمية للأعضاء، كما تقوم بزيادة الوعي بالمهنة بأبعادها الأكاديمية والمهنية.

ومن اختصاصات الهيئة المهنية لمهندسي إدارة الأعمال وضع سياسات ومعايير لتطوير ومزاولة المهنة، وشهادات اعتماد، وإبرام اتفاقيات مع الجامعات والجهات الحكومية والهيئات الدولية، ومراقبة الالتزام بميثاق أخلاقيات المهنة، وتقديم استشارات ودراسات لجهات حكومية وغير حكومية.

الهيكل التنظيمي المقترح للهيئة المهنية لمهندسي إدارة الأعمال:

يتكون الهيكل التنظيمي المقترح للهيئة المهنية لمهندسي إدارة الأعمال من الآتي:

- الجمعية العمومية التي تضم أعضاء معتمدين أكاديميًا ومهنيًا.
- مجلس الإدارة المنتخب بواسطة الجمعية العمومية؛ بحيث يضم أعضاء من ذوي الخبرة من القطاع الحكومي، والأكاديمي، والخاص.
- الأمانة العامة للهيئة وتتكون من بعض الإدارات ذات الصلة بمهام الهيئة؛ وهي: إدارة التسجيل والعضوية، وإدارة التدريب، وإدارة العلاقات العامة والشراكات، وإدارة التطوير والبحث العلمي، وإدارة

تقنيات المعلومات...

- اللجان التي تتبع مجلس الإدارة مباشرة مثل لجان المعايير المهنية، والإعلام والتسويق، وأخلاقيات المهنة، والتعليم والبحث العلمي.....

التحديات التي تواجه مقترح إنشاء هيئة لمهندسي إدارة الأعمال:

عمومًا تواجه الهيئات المهنية في الوقت الراهن مجموعة من التحديات المتزايدة، من أبرزها مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، وجذب الأجيال الشابة وإشراكهم، وضمان الاستدامة المالية، بالإضافة إلى ضرورة إثبات مدى أهميتها وملاءمتها لاحتياجات أعضائها. وتؤثر هذه التحديات بشكل مباشر على قدرة الهيئات على جذب الأعضاء الجدد والاحتفاظ بهم، وتقديم قيمة مضافة حقيقية، والحفاظ على تأثيرها داخل المجالات المهنية المختلفة.

ويواجه مقترح إنشاء هيئة مهنية لمهندسي إدارة الأعمال عدة تحديات، ويمكن أن يتم تقسيم هذه التحديات إلى عدة تقسيمات، تبدأ بالمستوى المفاهيمي باعتبار أن مسمى المهنة رغم وجوده في الممارسات العملية إلا أن التخصص لا يزال غير واضح من حيث المفهوم، والسبب الرئيسي هو تداخل عدة تخصصات قائمة مثل الهندسة الصناعية وإدارة الأعمال. كما يوجد تحدي على المستوى التنظيمي من حيث عدم وجود سند قانوني، كما لا يوجد اعتراف بالمسمى الجديد؛ مما يشكل عائقًا أمام اعتماد الهيئة من الناحية الرسمية، كما يوجد تحدي يتمثل في تداخل اختصاص الهيئة المقترحة مع هيئات مهنية أخرى. كما يوجد تحدي آخر من حيث الناحية السوقية حيث أن قلة الطلب على التخصص الجديد يعتبر تحدي وهو ناتج عن عدم وضوح المفهوم أو عدم وجود سند قانوني معين للمهنة. كما يوجد تحدي آخر يتمثل في الناحية الأكاديمية حيث لا توجد مناهج أكاديمية يمكن الاستناد إليها كمرجع للمهنة الجديدة.

وتشكل الاستدامة المالية تحديًا للعديد من الهيئات المهنية؛ لا سيما أثناء مراحل الإنشاء الأولى ولمحدودية الموارد يجب إيجاد سبل لموازنة الميزانية مع تقديم خدمات قيمة للأعضاء، ويمكن عن طريق تنويع مصادر الدخل، وكذلك إيجاد سبل لإدارة النفقات بكفاءة وتخفيض التكاليف في المجالات غير الأساسية، وإيجاد طرق أكثر فعالية في تقديم الخدمات للأعضاء. بالإضافة إلى إثبات مدى أهميتها وملاءمتها لاحتياجات الأعضاء، وإثبات أنها سوف تقدم قيمة مضافة حقيقية وضمان تأثيرها داخل المجالات المهنية والأكاديمية. (Shaw, 2024)

ورغم أن هناك تحديات كثيرة تواجه إنشاء الهيئة توجد أيضًا فرصًا للنمو والتحول من خلال التركيز على أهداف حيوية لتحقيق أهداف المهنة الناشئة، وتلبية احتياجات الأعضاء المحتملين، والمحافظة على المرونة في

العلاقات مع المهن والتخصصات الأخرى؛ حيث يمكن للهيئات المهنية مواصلة لعب دور حيوي في التطوير وإيجاد حلول مبتكرة. وفي مرحلة التأسيس يجب تأمين التمويل الأولي وضمان نموذج مالي يُمكّنها من أداء أدوارها بفاعلية في مراحلها التأسيسية وما بعدها.

المبحث الرابع: مناقشة النتائج وإطار لتفعيل نموذج الهيئة المقترح

إن هيئة مهندسي إدارة الأعمال هي هيئة داعمة ومراقبة. وتعتبر مهنة مهندس إدارة الأعمال مهنة حديثة تجمع بين مفاهيم الإدارة الحديثة وعلوم الهندسة، والهيئة المقترحة هي وحدة تنظيمية تنشأ لتنسيق وتوجيه الجهود في مهنة هندسة إدارة الأعمال؛ فهي تعمل ككيان داعم يهدف إلى تحسين فعالية وكفاءة المهنة وضمان توافقها مع أهداف رؤية الدولة.

تقوم الهيئة بوضع معايير المهنة وتقدم الدعم والرقابة لأعضاء الهيئة بهدف تحسين الأداء وضمان المواءمة مع أهداف الرؤية. وتأتي الوظيفة الداعمة Supportive للهيئة من تقديم الدعم للأعضاء والاستشارات وتقديم الأدوات اللازمة للمهنة، والوظيفة الرقابية Controlling من وضع معايير المهنة والإشراف على الالتزام بميثاق أخلاق المهنة...

والأهمية هي رفع كفاءة الأداء وتحسين جودة التنفيذ وتعزيز الشفافية والقيام بمهام المهنة في القطاع الحكومي والمشروعات الكبرى وتقليل التضارب بين تكرار التخصصات ودعم اتخاذ القرارات المبنية على بيانات وتحليل للبيئة، بحيث تتناسب مع الأهداف الاستراتيجية للجهات الحكومية والمشاريع.

الفرص المتاحة للهيئة المهنية المقترحة:

في ضوء المناقشة توجد العديد من العوامل البيئية يجب الاستفادة منها في إطار رؤية المملكة 2030 وهي التحول الرقمي وزيادة تشابك المشروعات واشتداد المنافسة والاتجاه ناحية التحول المؤسسي والنزاهة والشفافية في الكيانات التنظيمية المهنية، وكذلك الاتجاه الدولي والمحلي ناحية التخصصات المهنية ذات الأولوية في مواجهة التحديات والمتغيرات البيئية المتسارعة.

ويمكن الاستفادة من الفرص التالية:

- السرعة والدقة نتيجة التحول الرقمي وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- تحسين كفاءة إنجاز المهام نتيجة تقليل التكاليف وإمكانية التنسيق بين الإدارات المختلفة.
- إمكانية فتح قنوات اتصال بين الهيئة وأصحاب المصلحة والجهات المسؤولة والحكومية ذات الصلة.
- إمكانية اتخاذ قرارات فعالة مبنية على معلومات صحيحة وفي الوقت المناسب...

- إمكانية التنبؤ بالمستقبل نتيجة استخدام أدوات تحليلية لاتخاذ التدابير اللازمة في حالة حدوث أي خلل في تحقيق الأهداف.

تقديم نموذج عمل مقترح:

توصي الدراسة بإنشاء هيئة مهنية تحت مسمى "الهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال"؛ حيث يتم تأسيسها بقرار من مجلس الوزراء كأولوية بناء على وجود حاجة تنظيمية ومهنية للهيئة المقترحة. ولتفعيل نموذج وخطة عمل مقترحة يمكن الهيئة من مواجهة التحديات التنظيمية والمؤسسية؛ يقترح صياغة نظام متكامل يشمل مهام الهيئة واختصاصاتها بدقة والاعتراف الرسمي من الوزارات أو الجهات المعنية، والتركيز على إقامة شراكات مع الجهات الحكومية والجامعات لتفعيل دور الهيئة، لأن التخصصات المهنية ذات أولوية في رؤية 2030، وهنا يجب التكامل مع التخصصات المشابهة والهيئات القائمة، ولابد من إنشاء منظومة للتدريب والاعتماد مع توضيح آليات التمويل، بحيث يكون هناك كفاءة في الإنفاق، ومن أهداف الهيئة تنمية كفاءة الأعضاء الذين هم عامل مهم في تنمية الكفاءات الوطنية ضمن مبادرات برنامج التحول الوطني.

وأخيرًا يتطلب تحقيق الاعتراف والتأثير بناء سمعة مهنية قوية وإقناع أصحاب المصلحة بقيمة الهيئة ودورها الفريد في المشهد المؤسسي المحلي والدولي.

النتائج والتوصيات

أولا النتائج:

1. يتبين من تحليل واقع المهنة في المملكة العربية السعودية أن مهنة إدارة الأعمال تعاني من غياب كيان مؤسسي منظم يضع الإطار النظامي للممارسات المهنية ويحدد شروط الانضمام إليها ويضبط جودة الأداء المهني ويضع معايير موحدة لتصنيف الممارسين، مما أدى إلى تفاوت ملحوظ في مستوى الكفاءة الإدارية وضعف في مخرجات الممارسة الإدارية بين المؤسسات الحكومية والخاصة.
2. أظهرت النتائج أن تأسيس هيئة سعودية لمهندسي إدارة الأعمال يعد ضرورة مهنية وتنظيمية وطنية تهدف إلى تقنين المهنة الإدارية ووضع ضوابط مهنية ومعايير أخلاقية ومؤسسية تضمن جودة الأداء المهني وتحافظ على مصداقية الممارسين وترفع كفاءتهم بما يتناسب مع متطلبات التنمية الوطنية والتحول المؤسسي.
3. توضح النتائج أن وجود هيئة مهنية متخصصة يسهم في تحقيق التكامل بين الجانب الأكاديمي والمهني من خلال ربط التعليم الجامعي بالتطبيق العملي وإدماج المفاهيم العلمية والبحثية في الممارسات الإدارية اليومية، مما يعزز من مستوى الاحترافية في اتخاذ القرار المؤسسي ويرفع من جودة مخرجات

العمل الإداري في مختلف القطاعات.

4. تشير النتائج إلى أن تأسيس الهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال سيعزز من الثقة المؤسسية في الممارسات الإدارية وسيسهم في بناء بيئة مهنية قائمة على أسس الحوكمة والمساءلة والشفافية، الأمر الذي يدعم تطوير منظومة العمل الإداري في المملكة ويزيد من كفاءتها التنظيمية والإنتاجية.
5. توضح النتائج أن الهيئة المقترحة ستكون عاملاً مهماً في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 من خلال دعم برامج التحول المؤسسي والرقمي وتطوير الكفاءات البشرية الوطنية ورفع تنافسية سوق العمل وتعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية والخاصة.
6. أظهرت النتائج أن الهيئات المهنية القائمة في المملكة مثل هيئة المهندسين وهيئة المحامين وهيئة المحاسبين، تمثل نماذج تنظيمية ناجحة يمكن الاستفادة منها في تصميم الإطار التنظيمي للهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال بما يتناسب مع طبيعة المهنة ومتطلباتها.
7. توصلت النتائج إلى أن غياب التدريب المهني الإلزامي للممارسين الإداريين وعدم وجود جهة تشرف على اعتماد برامج التطوير والتأهيل ساهم في ضعف التحديث المعرفي للكوادر الإدارية وفي تباين مستوى الأداء المؤسسي، مما يبرز أهمية إدخال منظومة التدريب المستمر ضمن مهام الهيئة المقترحة.
8. أوضحت النتائج أن الهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال يمكن أن تكون منصة وطنية موحدة تجمع المتخصصين في العلوم الإدارية وتعمل على توحيد المصطلحات والمعايير المهنية وإعداد أدلة مهنية موحدة تساعد على تطوير السياسات والأنظمة الإدارية في مختلف القطاعات.
9. أظهرت النتائج كذلك أن وجود هيئة مهنية إدارية سيعزز من التعاون بين القطاعات الحكومية والجامعات ومراكز البحوث في إعداد الدراسات التطبيقية والبرامج التدريبية، مما يسهم في تطوير الفكر الإداري المحلي وفي بناء منظومة معرفية متكاملة.
10. تبين أن الهيئة يمكن أن تسهم في رفع مستوى الالتزام بالمسؤولية المهنية والأخلاقية عبر تبني ميثاق مهني للممارسين الإداريين وتطبيق نظام جزاءات مهني يحافظ على نزاهة المهنة وسمعتها ويعزز ثقافة الشفافية والانضباط.

ثانيا التوصيات:

1. إصدار قرار رسمي من مجلس الوزراء يقضي بتأسيس الهيئة السعودية لمهندسي إدارة الأعمال بوصفها هيئة مهنية مستقلة ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، تكون مسؤولة عن تنظيم المهنة وتطويرها وترخيص الممارسين واعتمادهم وتصنيفهم وفق مستويات الكفاءة المهنية.

2. تحديد الجهة المشرفة على الهيئة لتكون تحت إشراف وزارة التجارة أو وزارة الاقتصاد والتخطيط، بحيث يتم ضمان التكامل بين الجوانب المهنية والتنظيمية والاقتصادية وربط أعمال الهيئة بأهداف التنمية المؤسسية والاقتصادية الوطنية.
3. إعداد نظام ولوائح تنفيذية متكاملة للهيئة تشمل تعريف المهنة ومجالاتها وتخصصاتها، وشروط العضوية، ومعايير الاعتماد المهني، وآلية الترخيص، وإجراءات التسجيل والتجديد، وضوابط الممارسة المهنية، والجزاءات التأديبية في حال المخالفة.
4. إنشاء نظام للاعتماد المهني المستمر يقسم الممارسين إلى مستويات مهنية (ممارس – مستشار – خبير) بناء على المؤهل العلمي والخبرة العملية والدورات التدريبية، على أن يتم تجديد الاعتماد بشكل دوري بعد استيفاء متطلبات التدريب والتطوير المهني.
5. تأسيس مركز وطني للتدريب والتطوير المهني ضمن هيكل الهيئة يتولى إعداد وتنفيذ الدورات التدريبية المتخصصة وإدارة برامج الزمالة والشهادات المهنية وتحديث المناهج التدريبية وربطها بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل.
6. تطوير قاعدة بيانات وطنية شاملة للممارسين الإداريين في القطاعين العام والخاص تشمل بيانات المؤهلات والخبرات والتخصصات والاعتمادات المهنية بما يسهم في التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية الوطنية وفي دعم صناع القرار.
7. اعتماد استراتيجية تمويل ذاتية للهيئة ترتكز على موارد متعددة مثل اشتراكات العضوية ورسوم الترخيص والتصنيف والدورات التدريبية والاستشارات والخدمات المهنية إضافة إلى عوائد استثمار أموال الهيئة والهبات والتبرعات المصرح بها.
8. تفعيل منظومة التعليم والتدريب المستمر من خلال إلزام الأعضاء بالحصول على عدد معين من الساعات التدريبية سنويًا وربط تجديد الترخيص المهني بإتمام برامج التطوير المستمر بما يضمن رفع كفاءة الأداء وتحديث المعارف المهنية.
9. تبني ميثاق أخلاقي مهني وطني لمهندسي إدارة الأعمال يتضمن مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة والالتزام بالمصلحة العامة، مع وضع لائحة تنظيمية للجزاءات والمخالفات المهنية وفق معايير العدالة والشفافية.
10. إطلاق حملات تعريفية وطنية تهدف إلى توضيح أهمية وجود الهيئة ودورها في رفع كفاءة الممارسات الإدارية ونشر مفهوم الممارسة المهنية المنظمة بين العاملين في القطاعين العام والخاص وبين خريجي تخصصات إدارة الأعمال.
11. تفعيل الشراكات الاستراتيجية بين الهيئة المقترحة والجامعات السعودية ومراكز الأبحاث والهيئات المهنية الأخرى في المملكة لتبادل الخبرات وتنفيذ برامج تدريب وبحوث تطبيقية مشتركة تخدم تطوير المهنة.

12. إنشاء مجلة علمية متخصصة في الإدارة المهنية والهندسة الإدارية تصدر عن الهيئة المقترحة وتكون منصة علمية لنشر الأبحاث التطبيقية والدراسات الميدانية في مجال تطوير الممارسات الإدارية.
13. إعداد خطة تأسيس مرحلية زمنية واضحة تتضمن ثلاث مراحل أساسية: مرحلة الإعداد القانوني والتنظيمي، ومرحلة التشغيل الأولي وبناء العضوية، ومرحلة التوسع الاستراتيجي في التدريب والاعتماد والشراكات الدولية.
14. إدماج الهيئة المقترحة ضمن منظومة التحول المؤسسي الوطني لتكون أحد مكونات تطوير الجهاز الإداري الحكومي وداعما أساسيا لبرامج رفع كفاءة الإنفاق والحوكمة وتحقيق الاستدامة الإدارية والمالية.
15. العمل على الاعتراف الدولي بالهيئة من خلال الانضمام إلى اتحادات وجمعيات مهنية عالمية في مجال الإدارة والهندسة الإدارية بما يعزز مكانة المملكة مهنيا ويدعم التبادل المعرفي والخبراتي.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

- الهيئة السعودية للمهندسين .(2025) .نظام الهيئة السعودية للمهندسين .الرياض: الهيئة السعودية للمهندسين.
- الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين .(2025) .نظام مهنة المحاسبة والمراجعة، الرياض: الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.
- الهيئة السعودية للمحامين .(2025) .تنظيم الهيئة السعودية للمحامين بقرار مجلس الوزراء رقم 317 وتاريخ 8-7-1436هـ .الرياض: هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
- الهيئة السعودية للمحامين .(2023) .اللائحة التنفيذية والمالية للهيئة السعودية للمحامين .الرياض: الهيئة السعودية للمحامين.
- الهيئة السعودية للمهندسين. (بدون تاريخ). عن الهيئة. تم الاسترجاع في 18 يونيو 2025، من https://www.saudieng.sa/Arabic/AboutSCE
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (بدون تاريخ). نظام الهيئة السعودية للمهندسين. تم الاسترجاع في 23 يونيو 225، من:
https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/3e1de77d-3cd1-44d8-b174-a9a700f1ab06/1
- رؤية المملكة العربية السعودية 2030. (2016). رؤية السعودية 2030: تحول نحو مستقبل واعد. المملكة العربية السعودية. تم الاسترجاع من: https://www.vision2030.gov.sa/
- زينب فرج الله. (2021)، التكنولوجيا الحديثة ودورها في تحقيق جودة أداء المورد البشري، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد (06)، العدد (02).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- AACE International. (2006). Total Cost Management Framework: An integrated approach to portfolio, program and project management. AACE International
- AACE International. (2025). Membership Benefits. Retrieved from https://www.aacei.org/mbr
- Becker, J., Kugeler, M., & Rosemann, M. (2011). Process Management: A Guide for the Design of Business Processes (2nd ed.). Springer.
- https://doi.org/10.1007/978-3-540-24798-2
- Carver, J. C., Hinsen, K., Katz, D. S., Niemeyer, K. E., & Hettrick, S. (2021). The Research Software Engineer: Defining the Role and Harnessing the Power of the Community. Computing in Science & Engineering, 23(6), 4–13.
- Davenport, T. H. (1993). Process Innovation: Reengineering Work Through Information Technology. Harvard Business School Press.
- Djalilov, J. (2025). The evolution of management theory: A literature review. ACOPEN – Magister Management, 1(1). https://doi.org/10.21070/acopen.10.2025.10630
- Filuk, G. M., & Lisova, R. M. (2023). The Role of Business Process Reengineering (BPR) in Digital Transformation: The Path to Efficiency. Theoretical and Applied Issues of Economics, (46). https://doi.org/10.17721/tppe.2023.46.11
- IPAG Business School. (n.d.). Business Engineer. https://www.ipag.edu/en/business%20engineer
- Shaw, C. (2024, January 25). Navigating uncharted waters: The contemporary challenges facing professional associations. Association Adviser. Retrieved June 18, 2025, from https://www.naylor.com/associationadviser/navigating-uncharted-waters-the-contemporary-challenges-facing-professional-associations
- United Nations. (2003). Handbook on Non-Profit Institutions in the System of National Accounts. New York: United Nations Statistics Division. Retrieved from: https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesf/seriesf_91e.pdf
- Van Aken, J. E., & Berends, H. (2018). Problem-solving in organizations: A methodological handbook for business and management students. Cambridge University Press.